

٢١٦٢٠٨

م

رفع الفشا عن وقتى العصر والعشاء ، تأليف
ابن نجيم ، زين الدين بن ابراهيم -
٩٧٠ هـ . كتبت فى القرن الثالث عشر الهجرى
تقديرا .

١١×١٦ سم

١٩ س

٣ ق

٥٦٨٤

م

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١ - ٣) ،

ناقصة الآخر ، خطها نسخ معتاد ، طبع .

الاعلام ٣: ١٠٤ الظاهرية (الفقه الحنفى ١) :

٣٦٤

١ - العبادات ، الفقه الاسلامى وأصوله

أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

٢١٦٢٠٨
م

رسالة في الماء المستعمل ، كتبت في القسرن
الثالث عشر الهجرى تقدير ا .

٥٦٨٤
م ٢

٣ق ١٨س ١١×١٦ سم
نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ٣-٦) ، ناقصة
الأول ، خطها نسخ ممتاز .

١ - العبادات ، الفقه الاسلامى وأصوله
أ - تاريخ النسخ .



DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Riyadh University
RIYAD, SAUDI ARABIA

عمادة شؤون المكتبات

التاريخ : Date الرقم : No.

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات" ف ١١٧٠ / ٦
الترقيم : ٥٦٨٤ - مجموع بوليتا - اولها :
العنوان : رفع الغشا عن وقتي القصود العنا
المؤلف : امة محمد زينة الدريج م. ابراهيم
تاريخ النسخ : الخانة تحت المجلد - -
اسم الناسخ : - - - - -
عدد الأوراق : ١٦ - ٢ - ١١ -
ملاحظات : - - - - -
- - - - -

٥٦٨٤

٥٦٨٤

رسالة رفع الغشا

عن وقتي العصر

والعشاء لابن نجم

الحنفي

ثم

عاصم الله به على عبده
السيد احمد ابن
سيد محمد
الهرافوي
الشافعي

يليه رسالة في تحقيق مسألة
الاشارة بالمسبحة في قراءة
التشهد حالة القعدة

يليه رسالة في
الماء المستعمل

يليه رسالة
في المسح على الخفين

يليه رسالة مشتملة
على بيان شروط
الصلاة واركائها
وسننها على ما
على مذهب الامام
ابي حنيفة

يليه رسالة في
الصلاة اسمها
تحفة المبتدي

يليه رسالة في
البئر

٢٦٢

٥٦٨٤

٢٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي يظهر الحق ولو بعد رين ويظهر الصدق
ويفضح الكاذبين وينشر العدل في الخلق ويقع المبطلين
والصلاة والسلام على خير خلقه سيد المرسلين وعليه وصحبه
اجمعين اما بعد فهذه رسالة في وقتي العصر والعشاء
على مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان اذكر فيها مذهب
ودليله والجواب عما يعارض الفتها حتى رابت كثيرا من الناس
قد تركوا هذا المذهب حتى من الحنفية في زماننا حيث يصلون
هاتين الصلاتين غافلين عن قول صاحب المذهب فاقول
وبالله التوفيق بعد تسميتها برفع الغشا عن وقتي العصر
والعشاء اما وقت العصر فروي عن ابي حنيفة في اوله روايتان
الاولى رواها محمد بن ابيه اوله اذا صار ظل كل شيء مثليه سوي في
الزوال والثانية رواها الحسن بن ابي حنيفة انه اذا صار ظل كل
شيء مثله سوي في الزوال وهو قول ابي يوسف ومحمد والاولى
قول ابي حنيفة قال في البدايع انها المذكورة في الاصل وهو الصحيح
وفي النهاية انه ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وفي غاية البيان وبها
اخذا ابو حنيفة ثم قال وهو المشهور عنه وفي المحيط والصحيح
قول ابي حنيفة وفي الهداية انه عند ابي حنيفة وفي البناء
وهو

وهو الصحيح عن ابي حنيفة وفي تصحيح القدوري للشيخ قاسم
بن برهان الشريعة المجوي واختاره وعول عليه النسقي ووافقه
صدر الشريعة ورجح دليله وقال في الفنايه واول وقت العصر
اذا صار ظل كل شيء مثليه وهو المختار انتهى وفي شرح المجموع للمصنف
انه مذهب ابي حنيفة وجزم به في الكنز مع تصريحه في ديباجة
الكتاب بانه وضع للفتوي واختاره في المختار مقتصر عليه
ورجح الزيلعي دليله واجاب عن دليلهما ووافقه المشيخي في
الشرح وبؤيده ما ذكره في انفع الوسائل من انه لا عبرة بنقول
الفتاوي اذا عارضتها بنقول المذهب وانما يستأنس بما
في الفتاوي اذ لم يوجد ما يخالفها من كتب المذهب فثبت بهذه
المنقول من المنقول من الكتب المعتمدة المصحح المشهور مذهب
ابي حنيفة وانه اصح من قولهما وانه المختار للعمل والفتوي مع انه
لا يحتاج قول ابي حنيفة رحمه الله في العمل به الي تصحيح المستخرج
لما نقله قاضي خان في فتاواه ان ابا حنيفة اذا خالف صاحبه
يعمل بقوله لا بقولهما كما اختاره عبد الله بن المبارك الا في بعض
مسائل يسيرة كالمزارعة والمعاملة لضرورة تعامل الناس ولا خلاف
عمر و زمان ورجح الشيخ قاسم في تصحيح القدوري واعتمده

وحيث ثبت ان وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه وانه
مذهب ابي حنيفة وصححه المشايخ واختاره وجب علي نقله
ابي حنيفة العمل به ولا يجوز له العمل بقول غيره لما نقله الشيخ
قاسم في تصحيحه عن جميع الاجوبة انه لا يصح الرجوع عن التقليد
بعد العمل بالاتفاق وهو المختار في المذهب واما ما نقله بعض
حنفيه زماننا ان الفتوي علي قولها فعلي تقدير وجوده
فهو في كتاب غريب غير المشهور والمشهور انه لا يجوز
الافتاء بما فيه لما قاله المحقق كالدين ابن الهمام في شرح الهداية
مره انه لا يفتي الا المجتهد وقد استقر رأي الاصوليين علي
ان المفتي هو المجتهد واما غير المجتهد ممن يحفظ اقوال
المجتهد فليس بمفت والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول
المجتهد كانت صنعه علي جهة الحكاية فعرف ان ما يكون
في زماننا من فتوي غير المجتهد ليس بفتوي بل هو نقل
كلام المفتي ليأخذه به المستغني وعلني نقله كذلك عن المجتهد
احد امرين اما ان يكون له سند فيه اليه او يأخذه من كتاب
معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها
من التصانيف المشهورة بالمجتهدين لانه بمنزلة الخبر
التواتر

المتواتر عنهم او المشهور هكذا ذكر الرازي فعلي هذا لو وجد بعض نسخ
النوادر في زماننا لا يحل عزوها الي محمد ولا الي ابو يوسف لانها لم تشتهر
في عصرنا ولا في زماننا ديارنا ولم تتدارك نعم اذا وجد النقل عن النوادر
مثلا في كتاب مشهور معتبر كالمهداية والمبسوط كانت ذلك تعويلا
علي ذلك الكتاب انتهى كلام المحقق فقد افاد انه لا يحل اذا لم
توجد في الكتب المشهورة فلذا لا يحل الافتاء والاعتماد علي غير
المشهور مع مخالفة المشهور هذا كله بالمشار نقل الحكم عن
صاحب المذهب واما دليله فاحاديث منها حديث صحيح
رواه البخاري عن ابي ذر قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
في سفر فاراد المؤذن ان يؤذن فقال ابرز حتى يساوي
الظل التلول وقال صلى الله عليه وسلم ان شدة الحر من فيح
جهنم الحديث فقد بقي الظاهر بعد ضرورة ظل كل شيء منها مثلا
ومنها ما رواه الترمذي عن ابي حنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال ان للصلاة اولا واخرا وان اخر وقت الظهر حتى يدخل
وقت العصر وفسره ابو هريرة في رواية مالك عنه انه قال
وصلي الظهر اذا كان ظلك مثلك وصلي العصر اذا كان ظلك
مثلك ومنها ما استدل به صاحب المهداة وصاحب

البدائع والاتقاي في غاية البيان والمسا في النهاية والزيلي في
التبيين وغيرهم وهو ما رواه البخاري سنة الي ابي سعيد رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابردوا بالظهر فان شدة الحر من
فيح جهنم ووجه الاستدلال ان البراد لا يحصل بصيرورة ظل كل شيء
مثله فان الحر لا يفتقر خصوصاً في بلادهم ومنها ما استدله في النهاية
والبدائع والتبيين وشرح النقاية وشرح المجمع للمصنف وغيرهم وهو
ما ثبت في الصحيحين من انه عليه الصلاة والسلام قال مثلكم ومثل
اهل الكتابين كمثل رجل استاجر اجيراً فقال من يعمل لي من غدوة
الي نصف النهار علي قيراط فعملت اليهود ثم قال من يعمل لي من نصف
النهار الي صلاة العصر علي قيراط فعملت النصارى ثم قال من يعمل لي
من العصر الي غروب الشمس علي قيراطين فانتهمهم فغضبت اليهود
والنصارى وقالوا كنا اكثر عملاً واقل عطاء قال هل ظلمتكم من
اجركم شياء قالوا لا فذلك فضل الله يعطيه من يشاء ووجه الاستدلال
انه ضرب قصر المدة لقلة العمل مثلاً فكانت مدة العصر اقصر
ولن تكون النصارى اكثر عملاً الا قول ابي حنيفة فان قيل
من الزوال الي صيرورة ظل كل شيء مثله الي اخر النهار فيتحقق
كون النصارى اكثر عملاً علي هذا التقدير اجيب بان التفاوت
بين هذين الوقتين يسير لا يعرفه الا الحساب والمعاد من الحديث
تفاوت يظهر لكل احد من الامه فثبت بهذه الاحاديث
مذهب

ابن الهمام في شرح الهداية نقلاً عن الاثمة حوضان صغيران
يخرج الماء من احدهما ويدخل في الاخر فتوصلا في خلال ذلك
لا نه جاري وكذا اذا قطع لجاري من فوق وقد بقي جري الماء
كان جائزاً ان يتوصلا بما يجري في النهر وذكر في فتاوى قاضي خان
في المسئلة الاولى قال والماء الذي اجتمع في الحفرة الثانية فاسد
وهذا مطلقاً انما هو بناء علي كون المستعمل نجساً وكذا الكثير
من اشباه هذا واما علي المختار من رواية انه طاهر غيظ ظهور فلا
فليحفظ ليفرع عليها ولا يفتي بمثل هذه الفروع انتهى
وقد اختلفت الرواية عن علمائنا رضي الله عنهم في حكم المستعمل
من النجاسة المخلطة والمخففة والطهارة قال القاضي ابو
حازم ارجوان رواية النجاسة لم تثبت فالصحيح المفتى به
انه طاهر اعتماداً علي الرواية الصحيحة ولهذا قال العلامة
فليحفظ ليفرع يعني ليفرع علي القول بطهارته انه
يجوز ازاله النجاسة به ويجوز شربه ويجوز الصلاة معه
اذا اصاب الكثر منه بهك المصلي او ثوبه او مكانه
وانه اذا اختلط بالظهور وشاع فيه لا يسلبه الطهورة
الا اذا غلب عليه كسائر المخالطات الطاهرة وغلبة
كل طاهر بحسبه علي ما حققه المتأخرون وتأبعهم العلامة

المستار اليه في ذلك وقد اختلفت اطلاقات علمائنا
في المخالفات الطاهرة فقيدها المتأخرون كالامام فخر
الدين الزيلعي وغيره بقيود تقتضي التوفيق بين اطلاقات
المقدمين فيما حققوه ان المخالط المايح الطهور الطاهر الموافق
للطهور في اوصافه الثلاثة اذا غلبت اجزائه على الطهور سلبه
الطهورية واذا كانت اجزاء الطهور اغلب واكثر فان الكل طهور
فالعبارة في ذلك لغلبة الاجزاء فرواية ان العبارة في المخالط
الطاهرة بغلبة الاجزاء وقعت مطلقة فقيدها المحققون بالمايح
الموافق في الاوصاف فافهم ولا تقف مع الاطلاقات من غير
اعتبار الوجه وقد صرحوا بان الاعتبار في اختلاط المستعمل بالطهور
غلبة الاجزاء بناء على الرواية المختارة ومن التصريح على ذلك
انه يجوز التوضي والاعتسال من هذه الفساق المذكورة ما لم
يغلب على الفل ان المستعمل من مائها اكثر من الماء الذي لم
يستعمل لما عرفت من ان الاعتبار في ذلك الكثرة فان كانت
الطهور اكثر فحكمه باقى وان كان المستعمل اكثر فقد اخذ الطهور
حكمه فصار الكل طاهراً غير طهور ولا يقال اذا اغتسل الجنب
في الفسقية صار الكل مسحوراً لان نقول قد تبين بطلان
ذلك

2
ذلك على التقدير السابق قطعاً لانه من المحال ان يكون المغتسل
قد استعمل جميع الماء في المقدار المستعمل منه هو الملاقي لبدنه
الاخذ حكم الاستعمال شرعاً بالانفصال بعد الملاقات فلم يبق
الا ان يقال شاع ذلك المستعمل في الجميع وجوابه انه لا معنى
للسيوع المذكور الا المخالطة والمداخلة وقد عرفت الحكم في ذلك
ولا فرق في ذلك بين ان يغتسل خارجاً ويلقى الفسالة في الفسقية
او يغتسل فيها لان السيوع والاختلاط في الصورتين على السواء
بل لقائل ان يقول القاء الفسالة من خارج اقوى تأثيراً من غيره
ليتمكن المستعمل فيه بالمعانية والتشخيص وتشخيص الانفصال
وبالجمله فلا يعقل الفرق بين الصورتين من جهة الحكم وقد سلفنا ان
هذه المسائل معقولة المعنى والقابل بالفرق اما ان يستند الى الوجه
وقد علمت ما في ذلك او الى النقل فعليه البيان على
انا وجدنا النقل كما قلنا قال في البدايع الماء القليل انما يخرج
عن كونه مطهراً باختلاط غير المطهر به اذا كان غير المطهر
غالبًا واما اذا كان مغلوباً فلا وجهنا الماء المستعمل
ما يلاقي البدن ولا شك ان ذلك اقل من غير المستعمل
فكيف يخرج به من ان يكون مطهراً انتهى وقال في موضع
اخر من ووقع في البئر فان كان على بدنه نجاسة حكمية

بان كان محدثا او جنبيا او حائضا او نفساء فعلي قول من لا يجعل
هذا الماء مستعلا لا ينزع شيء لانه ظهور وكذا علي قول من جعله مستعلا
وجعل المستعمل طاهرا لان غير المستعمل اكثر فلا يخرج عن كونه طهورا
ما لم يكن المستعمل غالبا عليه كالوضوء الذي في البئر بالاجماع او
بالتشاة فيها عند محمد رحمه الله انتهى وما اظن العظم يبقى في ريب
من المسئلة بعد ذلك وقد تبين من كلام البدائع انه لا فرق بين ان
يغتسل في الماء او يغتسل خارجا ثم يلقي الغسالة وان المستعمل
هو الفه الذي لا في البدن واما تقدير الكثير بالعشر في العشر فانما
هو بالنسبة الي وقوع نجاسة فقط كما هو ظاهر غنى عن البيان يشهد
بذلك المطولات والمختصرات لما عرفت من ان وقوع الطاهر
في الطهور القليل واختلاطه به المعتبر فيه الغلبة بحسبه اما
الكثير فلا تؤثر فيه النجاسة فكيف يؤثر فيه اختلاط الطاهر به واما
في مسئلة فساد الماء باذخال المحدث رجله في الاناء فهي من فروع
القول بنجاسة المستعمل وكذا مسئلة البئر وخوها عما تقدم
تقديره واعلم اننا حكمنا بطهورية الماء كان طهورا بالنسبة الى الرضوء
والي فضل واذا قلنا باستعماله كان مستعلا بالنسبة اليها
وهذا امر ضروري بالنسبة الى المحصل والاشتغال بالاستدلال
عليه لا يليق بالفقيه واما كون الكثير هو العشر في مثلها علي

ما هو المعروف في عامة المختصرات او ذلك مفوض الي رأي
المبتلي فقد قال المحقق في شرح الهداية والتقدير بعشر
في عشر غير منقول عن الائمة الثلاثة رضى الله عنهم قال شمس
الائمة المذهب الطاهر التحري والتفويض الي رأي المبتلي
من غير حكم بالتقدير فان غلب علي الظن وصولها يعني
الي الجانب الاخر بخس وان غلب عدم وصولها لم يتنجس
وهذا هو الاصح انتهى قال المحقق وما نقل عن محمد حين
سئل عنه ان كان مثل مسجدي هذا فكثر فقيس حيني
قام فكان اثني عشر في مثلها في رواية وثمانية ثمان
في اخرى لا يلزم تقديره به الا في نظره وهو لا يلزم
غيره وهذا لانه لما وجب كونه ما استكره المبتلي واستكثار واحد
لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع في قلب كل وليس هذا
من قبيل الامور التي يجب فيها علي العاصي تقليد المجتهد ثم رايت
الشرح بان محمد رجع الي قول ابي حنيفة رحمه الله وقال لا اوقت شيئا
واما مسئلة القاء الدلاء والجرار وخوها في الفساق والابرار فقال المحقق
في شرحه يتوضأ من الحوض الذي يخاف فيه قذروا لا يتيقن ولا يجب
ان يسأل وقال عمر رضى الله عنه حين سأل عمر و ابن العاص صاحب الحوض
ترده السباع يا صاحب الحوض لا تخبرنا ذكره في الموطاء وكذا اذا
وجده متغيرة اللون والريح ما لم يعلم انه نجس نجاسة وكذا البئر

التي يدلي فيها الدلاء والجرار المدنسة بحملها الصغار والعبيد لا يعلمون
 الاحكام ويمسها الرستاقيون بالايادي الدنسة ما لم يعلم يقينا النجاسة
 فظهر من هذا ان الظن بوقوع النجاسة في هذه الفساق والابرار غير
 مؤثر في نجاستها ما لم يحصل التيقن بذلك والحاصل ان المفتي
 به طهارة الماء المستعمل وانه اذا اختلط بالطهور وكان الطهور اكثر
 كان الكل طهورا وانه لا فرق في ذلك بين ان يغتسل في الماء وبين ان
 يغتسل خارجا ثم يلقي الغسالة فيه وانه يجوز للحنفي ان يتوضأ
 ويغتسل من هذه الفساق ما لم يعلم وقوع نجاسة فيها او ان المقدار
 الذي استعمل اكثر من الذي لم يستعمل وان الحكم بكثرة الماء الراكد الذي
 يجوز الوضوء منه مع وقوع النجاسة فيه مفوض الي رأي المبتلى فيكون الماء
 الواحد كثيرا بالنسبة الي مكلف قليلا بالنسبة الي اخر وانه لا يحكم
 بنجاسة الماء ما لم يعلم يقينا وقوع النجاسة فيه وان كل ما جاز الوضوء
 به جاز الاغتسال به وبالعكس لا فرق بالحكم بطهارة الماء وطهوريته
 واستعماله ونجاسته بالنسبة الي الطهارتين وان كثيرا من هذه
 الفروع المصريح فيها بفساد الماء ونحوه مبنيّة على القول بطهارته
 وقد قال المحقق لا يفتى بها ووجه ذلك منافاتها للرواية الصحيحة
 المختارة في المذهب والله سبحانه

وتعالى اعلم وصلي الله علي

سيدنا محمد وعلي

آله وصحبه